التطلع للوحدة

وواقع التجزئة في العالم الإسلامي

حسن الصفار

- الحديث عن الوحدة
- واقع التجزئة
- التجزئة السياسية
- الجذور التاريخية
- حالات طارئة مؤقتة
- الموقف الشرعي
- كيف حدثت التجزئة
- ضمير الأمة يرفض التجزئة
- مشاريع تجزئة جديدة
- كيف نتجاوز التجزئة؟
- تعميق الولاء للإسلام
- نشر الوعي الوحدوي
- معالجة أسباب التجزئة والانفصال
- إطارات وصيغ جادة للتعاون
- ثبت المصادر والمراجع

التطلع للوحدة
وواقع التجزئة في العالم الإسلامي

حسن الصفار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

اللهم صلِّ وسلمِّ وبارك على نبينا محمد وآله الطاهرين وصحبه الطيبين

الحديث عن الوحدة:

مع تنامي الروح الدينية في أوساط الأمة، وتأجج الأحاسيس والمشاعر الإسلامية، في نفوس أبنائها، أصبح الحديث عن الوحدة والاتحاد، من أبرز المفردات المتداولة على صعيد الشعار والخطاب، وجداول اللقاءات، ومواضيع المجالس والمنتديات.

فمؤتمرات وملتقيات عديدة، عقدت في هذا العصر حول وحدة الأمة، وبحوث وكتب كثيرة تناولت هذا الموضوع، ورفعت شعارات متنوعة، تصب في هذا الاتجاه، ولا تكاد تخلو خطبة جمعة، أو حديث في أي مناسبة، عن الدعوة إلى الوحدة، وتحذير الأمة من الفرقة والاختلاف.

وكم تفجرت قرائح الأدباء بروائع الشعر، وخمائل الأدب الوحدوي الرقيق.

بالطبع فإن الحديث عن الوحدة، لم ينقطع في أجواء الأمة طوال تاريخها ومسيرتها، وبمراجعة فاحصة لتراث الأمة، في أي حقبة من حقب التاريخ، ترى الحديث عن الوحدة من ثوابت الخطاب والشعار والطروحات. لكنه اليوم أرفع صوتاً وأكثر انتشاراً.

فالوحدة هي الشعار الثابت في تاريخ الأمة، لأنها توأم التوحيد. والأمة التي تؤمن بتوحيد الله تعالى، لابد وأن تتطلع لوحدة المؤمنين.

ذلك لأن من أبرز معاني التوحيد، وحدة مصدر التوجيه والتشريع، المتمثل في الوحي الإلهي، والذي ينص على الوحدة، ويرقى بمستوى التأكيد عليها، إلى ذكرها بجانب ربوبية الله سبحانه يقول تعالى:

{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدَةً وأَنَا رَبُّكُم فَاعْبُدُون}(١).

ويقول تعالى:

{وإنَّ هَذِهِ أمَّتُكُم أمَّةً واحِدَةً وأَنَا رَبُّكُم فَاتَّقُون}(٢).

والأمة التي تقدس القرآن، وتتلو آياته كل صبح ومساء، لا يمكنها أن تتجاهل مفهوم الوحدة، أو تتغافل عنه، فالعشرات بل المئات من آيات القرآن الحكيم تؤكد هذا المفهوم، وتبين سبل تحقيقه، وتفضح معوقاته، وتحذر من مخالفته، وتفصل التشريعات والمبادئ التي تكرسه، وتجسده في حياة الأمة.

كما أن للسنة والهدي النبوي، دوراً أساسياً في تركيز مفهوم الوحدة، وإذكاء شعلتها في نفوس المسلمين.

وتشريعات الدين ما هي في مجملها إلا برامج، ونظم تكرّس وحدة الأمة، وتؤصلها في النفوس والمشاعر والأعراف والتقاليد.. حيث يتوجه المسلمون في مختلف بقاع وأصقاع تواجدهم، إلى قبلة واحدة خمس مرات كل يوم.. ويصومون فترة زمنية واحدة، هي شهر رمضان كل عام.. ويشارك القادرون منهم كل سنة، في مناسك حج موحدة، زماناً ومكاناً، وطريقة وشكلاً، في أروع مظهر للوحدة، يتجاوز الجغرافيا والعرق واللغة واللون والمستوى المادي والمكانة الاجتماعية..

وتاريخ الأمة وخاصة عصر انطلاقتها، يمثل سجلاً وحدوياً لا مثيل له في تاريخ الأمم، مما يبعث على التطلع للوحدة في وجدان أبناء الأمة.

وتراث الأمة الغني بالعلم والمعرفة والأمجاد، إنما هو نتاج شعوب ومجتمعات مختلفة، صهرتها أشعة التوحيد في بوتقة الوحدة.

فمن الطبيعي إذاً، أن يكون للوحدة هذا الوقع، والتأثير في نفوس أبناء الأمة ووجدانهم، بحيث تصبح تطلعاً تتوق إليه القلوب المؤمنة، وأمنيةً تطمح لتحقيقها الشعوب المسلمة، وأملاً يدغدغ مشاعر المخلصين، وشعاراً دائماً وخطاباً ثابتاً على ألسنة الدعاة والمصلحين.

واقع التجزئة:

كل ذلك الزخم الوحدوي، الذي يختزنه وجدان الأمة، وضميرها وتاريخها، يصطدم ويتناقض مع واقع التجزئة الأليم الذي تعيشه الأمة، ولعل ضغط واقع التجزئة، هو من أهم دوافع التطلع للوحدة عند جماهير الأمة. فكما يضغط المرض على صاحبه لكي يبحث عن العلاج، ويضطر الداء المبتلى به للتفتيش عن الدواء، كذلك فإن مآسي التجزئة، وآلام الصراعات والخلافات، تستثير مشاعر الغيورين من أبناء الأمة، وتستنهض هممهم للبحث عن آفاق الوحدة، واستكشاف سبل تحقيقها.

لقد عانت الأمة الأمريّن، وذاقت الوبال، وفقدت عزتها وقوتها، من جراء حالة التفكك والتجزئة، وما أنتجته من حروب وصراعات ونزاعات، وخاصة في هذه العصور الأخيرة..

وقد تمظهرت التجزئة وتجسدت حالة التفكك والتشرذم، عبر عناوبين ومبررات وواجهات عديدة، سياسية وقومية وطائفية وحزبية وقبلية وفكرية وغيرها.

التجزئة السياسية:

كانت الأمة الإسلامية تعيش ضمن كيان سياسي واحد، على سعة الرقعة التي كان يسيطر عليها المسلمون، ومع تعدد وتنوع الشعوب والقوميات والقبائل ((وقد بلغت حدود هذه المملكة من الشمال: إلى أعالي تركستان في آسيا، وجبال البيرينيه في شمالي أسبانيا. ومن الجنوب: إلى بحر العرب، والاوقيانوس الهندي (المحيط الهندي)، وصحراء أفريقيا. ومن الشرق: إلى بلاد السند والبنجاب من بلاد الهند. ومن الغرب: الاوقيانوس الاتلانتيكي (المحيط الأطلنطي). وتزيد مساحتها على ضعفي مساحة أوروبا)) (٣).

هذا الكيان الواحد كان تجلياً لوحدة الأمة، وتأكيداً على تماسكها، وكان يحقق للأمة هيبتها أمام الآخرين، ويلهم أبناءها أعمق معاني العزة والكرامة، و يمنحهم المعنويات الرفيعة.

كما يفسح المجال للتكامل الاقتصادي والعلمي والبشري، بين شعوب الأمة ومناطقها، حيث كان الوطن الإسلامي الكبير الواسع الأرجاء، ساحة مفتوحة أمام أبناء الأمة، يمارس كل واحد منهم ما يشاء من النشاط الاقتصادي والعلمي، دون أي عوائق أو حدود.

كان هذا في الماضي، وإلى ما قبل ثلثي قرن من الزمان، حيث ألغيت الخلافة في ٢٧رجب ١٣٤٢هـ، الموافق ٣مارس ١٩٢٤م على يد كمال أتاتورك في تركيا.

أما الآن فقد تمزق ذلك الكيان الواحد، وتحوّل إلى ما يقارب الخمسين كياناً، هو مجموع الدول الإسلامية في العالم اليوم !!، ولكل دولة حكومتها وقانونها وعلمها وعملتها وحدودها وسياستها الخاصة!!

ومما يضاعف المشكلة ويزيد من آثارها السلبية، عدم وجود إطار جاد، أو خطة صادقة للتعاون والتكامل بين هذه الدول الإسلامية، أُسوة بما وصلت إليه مجاميع أخرى من الدول، كدول أوروبا والتي تتجه نحو التوحد بخطى وطيدة.

بل الأسوأ من ذلك اندلاع الصراعات، والحروب والمعارك، فيما بين هذه الدول الإسلامية، وآخر أمثلة هذه الصراعات الأليمة: الحرب العراقية الإيرانية، والغزو العراقي للكويت.

الجذور التاريخية:

وللإنصاف فإن للتجزئة السياسية بذوراً وجذوراً في تاريخ الأمة القديم، ومنذ العهد الإسلامي الأول، فقد شهد تاريخ الأمة منذ منتصف قرنه الأول، وما بعده من القرون، حالات من الانفصال والتمزق، كانت أولها وبدايتها، تمرد معاوية بن أبي سفيان سنة ٣٦هـ، على الخلافة الشرعية، المتمثلة في الإمام علي بن أبي طالب، والذي بايعته جماهير الأمة بعد مقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان، إلا أن معاوية بن أبي سفيان رفض الخضوع للخلافة، واقتطع لنفسه منطقة الشام، والتي كان والياً عليها من قبل، وأعلن نفسه حاكماً عليها، وصار يزحف على ما والاها من المناطق.

وطوال فترة خلافة الإمام علي من سنة ٣٥هـ إلى سنة ٤٠هـ، وكذلك في السنة الوحيدة لخلافة ابنه الإمام الحسن بن علي، والذي بويع بعد مقتل أبيه الإمام علي، كان هناك كيانان سياسيان، وعاصمتان للحكم، الأول تقوده الخلافة الشرعية وعاصمته الكوفة في العراق، والثاني تتزعمه القوة المتمردة وعاصمته دمشق في الشام، ولكل من الكيانين جيشه وقوته العسكرية، وقد نشبت الحرب بين القوتين في ((صفين)) (٤)، واستمرت لما يزيد على العام، حيث ابتدأت الحرب في أول ذي الحجة الحرام سنة ٣٦هـ، وانتهت في منتصف شهر صفر ٣٧هـ، و ((قتل فيها من الشجعان المسلمين وأنجادهم، تسعون ألفاً وهو عدد لم يذهب مثله ولا قريب منه، في جميع الوقائع الإسلامية من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– إلى تاريخها)) (٥).

ولم تتجاوز الأمة محنة التجزئة هذه، إلا بالقرار الشجاع الذي اتخذه الإمام الحسن بن علي، بالصلح مع معاوية بن أبي سفيان، وتنازله عن السلطة والحكم، في منتصف شهر جمادى الأول سنة ٤١هـ.

ثم تكررت هذه الظاهرة مرة ثانية، على يد أموي آخر، هو عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك، والذي فرَّ في أعقاب سقوط الدولة الأموية إلى الأندلس، وعمل على أخذ الحكم فيها، وأعلن دولته الأموية المستقلة عن الدولة الإسلامية المركزية، التي كانت بزعامة العباسيين آنذاك سنة ١٣٨هـ/ ٧٥٥م. مما مهد الطريق أمام حالات مشابهة فيما بعد، كقيام دولة الأغالبة في شمال أفريقيا، وحكم البويهين ثم السلاجقة في العراق،

والطولونيين ثم الاخشيديين ثم الفاطميين ثم الأيوبيين، وأخيراً المماليك في مصر، وحكم الحمدانيين في حلب، وما أشبه من الإمارات المستقلة، التي انفصلت عن الدولة الإسلامية المركزية..

بالطبع كانت هناك مبررات، استغلها الولاة في تلك الأطراف، لإعلان تمردهم وانفصالهم، كوجود الفساد والانحراف، أو إهمال مصالح شعوب تلك الأطراف والحيف عليها. وقيام هذه الإمارات، هو الذي مهد الطريق لتفكك الدولة الإسلامية الكبرى فيما بعد.

حالات طارئة مؤقتة:

لكن من يقرأ تاريخ تلك الفترة الماضية، وقيام هذه الإمارات شبه المستقلة، يلحظ أن مستوىً من الوحدة السياسية، كان يسود حياة الأمة، رغم هذه الصراعات السياسية، والتي لم تصبح تجزئة عملية قائمة على الأرض، ترتسم على أساسها حدود فاصلة بين الشعوب الإسلامية. لأن جماهير الأمة ما كانت لتقبل ذلك، وهي تنتهل من معين مفاهيم الإسلام الوحدوية.

يقول أحد المفكرين:

إن قيام هذه الدويلات، لم يكن مظهراً من مظاهر انتقال الوضع العربي الإسلامي، إلى حالة التفتت الإقطاعي، وتجزئة العصور الوسطى الشبيهة بتجزئة العصور الوسطى في أوربا. وإنما كان ذا طابع خاص، فهذه التجزئة لم تستقر، والصراعات الدامية فيما بينها لم تهدأ، وكانت عملية إعادة التركيب إجراءً مستمراً. وأخيراً كانت الريح الأساسية هي الانجذاب نحو المركز... ومن هنا كان انفصال هذا الجزء أو ذاك، يعني حالة مؤقتة عابرة ضمن حالة ما من حالات ميزان القوى، وذلك بانتظار من يأتي ليعيده إلى طاعة المركز، سواء المركز القديم، أو مشروع مركز جديد. هذا إذا لم تكن في ذلك الجزء إمكانات الانطلاق، لضم الأجزاء الأخرى له، والتحول ليصبح الدولة المركزية.... وهكذا نلاحظ:

أ/ أن كل طرف قاتل قتالاً ضارياً، حتى يصبح الدولة المركزية، لا أن يقبع في حدود جزء معين.

ب/ لم يأخذ الانقسام شكل إقطاعات، وإنما أخذ شكل وحدات كبيرة، وقد سعت أكثريتها لأخذ الشرعية من مركز الخلافة إما في بغداد، وإما في القاهرة(٦).

الموقف الشرعي:

مفاهيم الإسلام وتعاليمه الوحدوية، كانت ضمانة لوحدة الأمة وتماسكها السياسي، وكانت الحائل دون تكريس حالات التجزئة والتمزق وتشريعها في واقع الأمة، لكن بعض المتسلطين كان يسعى لتحريف وتزييف بعض تلك المفاهيم، وإعطائها تأويلات تساعد على تمرير وتبرير مواقفه السياسية المخالفة لوحدة الأمة.

وقد كان لأئمة الإسلام وفقهاء الأمة، موقف واضح وحاسم تجاه حالات الانفصال والتجزئة، إذ أعلنوا عدم جواز تعدد الخليفة والإمام الحاكم في واقع الأمة، وبالتالي عدم جواز تعدد الكيانات السياسية والدول في عالم المسلمين، إلا أن بعض الفقهاء حاولوا التنظير لما حصل، واعتبروا حدوثه دليلاً على جوازه.

فقد روى الرواة عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما((٧).

وجاء في الحاشية على هذا الباب من صحيح مسلم: أنه لا يجوز عقد البيعة لخليفتين في زمن واحد، وإلا لما جاز قتل الآخر منهما. قال الشارح: واتفق العلماء على أنه لا يجوز عقدها لخليفتين في عصر واحد، سواء اتسعت دار الإسلام أم لا. وقال إمام الحرمين: وعندي أنه لا يجوز عقدها لاثنين في صقع واحد، وهذا مجمع عليه، فإن بعد ما بين الإمامين فللاحتمال فيه مجال. وهو قول فاسد مخالف لما عليه السلف والخلف ولظواهر إطلاق الأحاديث(٨).

وسئل الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام: هل يكون إمامان في وقت واحد؟ قال: لا، إلا أن يكون أحدهما صامتاً مأموماً لصاحبه، والآخر ناطقاً إماماً لصاحبه، وأما أن يكونا إمامين ناطقين في وقت واحد فلا(٩).

ويقول القاضي أبو بكر الباقلاني المتوفى سنة ٤٠٣هـ:

((فإن قالوا: فما تقولون إذا عقد جماعات من أهل الحل والعقد لعدة أئمة في بلدان متفرقة، وكانوا كلهم يصلحون للإمامة، وكان العقد لسائرهم واقعاً مع عدم إمام وذي عهد من إمام، ما الحكم فيهم عندكم، ومن أولى بالإمامة منهم؟

قيل لهم: إذا اتفق مثل هذا تُصفحت العقود وتؤملت ونُظر أيها السابق، فأُقِرَّت الإمامة فيمن بدئ بالعقد له، وقيل للباقين: انزلوا عن الأمر، فإن فعلوا، وإلا قوتلوا على ذلك، وكانوا عصاة في المقام عليها.

وإذا لم يعلم أيها تقدم على الآخر، وادَّعَى كل واحد منهم أن العقد سبق له، أُبطلت سائر العقود واستؤنف العقد لواحد منهم أو من غيرهم، وإن أبوا ذلك قاتلهم الناس عليه)) (١٠).

كيف حدثت التجزئة:

حينما ظهرت الدولة العثمانية في بدايات القرن الثامن الهجري، تطلع إليها المسلمون والتفوا حولها، لتجميع شمل الأمة من جديد، ولمواجهة التحديات الخطيرة التي واجهتها الأمة، على أيدي المغول الذين غزوا بلاد المسلمين، واحتلوا بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وكذلك تحدي إمبراطورية الروم البيزنطية وسائر القوى الأوروبية الصليبية.

وبفتح القسطنطينية سنة ٨٥٧هـ / ١٤٥٣م، على يد السلطان العثماني محمد الفاتح، تعززت موقعية هذه الدولة داخلياً وخارجياً، فقد اتجهت إليها أنظار الشعوب الإسلامية، كما تراجعت أمام قوتها وهيبتها القوى الصليبية الأوروبية.

وإقراراً للعثمانيين بزعامة الأمة، فقد تنازل الخليفة العباسي المتوكل على الله (الثالث)، والذي كان يمثل الخلافة اسمياً، تنازل للسلطان العثماني سليم الأول عن الخلافة سنة ١٥١٧م.

وانضمت كل الدويلات والإمارات الإسلامية، إلى هذه الدولة الإسلامية الكبرى، وانضوت تحت رايتها، مما جعل منها دولة عالمية مهابة، تحققت من خلالها وحدة الأمة الإسلامية.

فقد ((أدى ضم الدولة العثمانية مصر والشام والحجاز والعراق والمغرب الإسلامي، إلى دمج هذه الدول في كلٍّ موحد شاسع، يحده المغرب الأقصى وإيران وبراري روسيا الجنوبية والحبشة. وهذا الكل الموحد يمثل دولة تعتبر من حيث اتساعها (٢.٥٠٠.٠٠٠ كلم في لحظة أقصى توسع لها) ومن حيث وجودها على ثلاثة أرباع محيط البحر المتوسط، كياناً سياسياً لم يعرف الغرب نظيراً له منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية. ووفقاً لتعبير ج. سوفاجيه: فإن كل رعية من رعايا السلطان، كان بوسعه منذ ذلك الحين الانتقال من الدانوب إلى المحيط الهندي، ومن فارس إلى المغرب، من دون أن يكف عن أن يكون خاضعاً لقوانين واحدة، ولتنظيم إداري واحد، ومن دون أن يكف عن التحدث بلغة واحدة واستخدام عملة واحدة)) (١١).

هذا الظهور القوي للدولة الإسلامية العثمانية، وما رافقه من فتوحات استهدفت عمق أوروبا، أثار مخاوف الأوروبيين وقلقهم، فبدءوا ينسجون المؤامرات، ويخططون لإضعاف هذا الكيان الإسلامي وللإطاحة به. وقد عقدت مؤتمرات عديدة في روما، لبحث الخطر التركي برعاية البابا ومشاركة مجمع الكرادلة والأمراء المسيحيين.

وتحكي الرسالة التي بعث بها شارل الخامس، إمبراطور الغرب وملك أسبانيا إلى سفيره في إنجلترا، مدى الهلع والقلق لدى الأوربيين؛ فقد جاء في رسالته والمؤرخة ١٦

نيسان ١٥٢٣م، ما يلي: نبعث إليك بكتاب اعتماد خاص مرسل إلى هنري وولزي ترفعه إليهما أولاً، وعليك أن توضح للملك (ملك بريطانيا) وللكاردينال، مبلغ الخطر الذي يتعرض له العالم المسيحي، والذي نشأ عن سقوط جزيرة رودس بيد الأتراك. ونكاد نعتقد أن الأتراك سينوون مهاجمة العالم المسيحي هذه السنة، وستكون أرض المعركة إما في إيطاليا أو هنغاريا، أو في البلدين معاً، وفي الوقت ذاته. ولكن أنّى هاجم الأتراك في العالم المسيحي، فإن ذلك من شأنه أن يعرض كرامتنا بصفتنا إمبراطوراً وحامياً للكنيسة إلى الامتهان(١٢).

هذه الأجواء الحانقة الغاضبة، التي كانت تسيطر على القوى الأوربية تجاه الدولة العثمانية، دفعت باتجاه السعي والعمل لتفتيت هذا الكيان، بعد أن فشل الأوربيون في مواجهته عسكرياً.

ويكشف الكتاب الذي ألفه الوزير الروماني (ت. ج. دجوفارا)، وظهرت طبعته الأولى باللغة الفرنسية عام ١٩١٤م، بتقديم لويس رينو الأستاذ في كلية الحقوق وكلية العلوم السياسية، عن مدى جدّية الأوروبيين واهتمامهم بالقضاء على وحدة الأمة الإسلامية، في ظل كيان الدولة العثمانية. وعنوان الكتاب ((مائة مشروع لتقسيم تركيا))، بالاعتماد على أوراق وأراشيف وزارات خارجية الدول الأوربية، وتبلغ صفحات الكتاب ٦٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وقد صدر في بداية الحرب العالمية الأولى، في وقت كانت السلطنة العثمانية قد شارفت على نهايتها، فالكتاب كتب في جوٍ انتصاري، وأقرب إلى الاحتفال بنهاية السلطنة، ويتضمن الكتاب المشاريع التي صدرت عن السلطات البابوية، وملوك أوربا، ورؤساء حكومات دولها، من رجال دين وفكر وسياسة وفلاسفة وجنرالات، ليؤكد أن التعاون أثمر نتيجة كبرى(١٣).

بالطبع فإن عوامل التخلف والفساد الداخلي، الذي نخر في كيان الدولة العثمانية، ساعد على إنجاح تلك الخطط والمؤامرات؛ حيث اعترى الضعف والوهن ذلك الكيان الشامخ، وتقلصت هيبته وهيمنته الروحية على العديد من شعوب الأمة، فتجرأت القوى الأوربية على اقتطاع أوصال وأجزاء رئيسية من جسد الدولة الإسلامية، فكانت البدايات دخول فرنسا إلى الجزائر سنة ١٨٣٠م، ثم تونس ثم المغرب واقتسامها مع أسبانيا، ودخول إيطاليا إلى ليبيا، ودخول بريطانيا إلى عدن وعمان ومصر والسودان والكويت. حتى جاءت الحرب العالمية الأولى والتي كان من أسبابها الرئيسية، تنازع الدول الغربية على اقتسام تركة الدولة التركية. وانتهى الأمر إلى صدور اتفاقيات سايكس بيكو، وسان ريمو، واتفاقيات باريس، والتي قسمت بموجبها البلاد العربية والإسلامية إلى مناطق نفوذ

واستعمار بين الدول الأوربية. فكان ذلك التقسيم نواة وأرضية لقيام هذه الكيانات والدول المتعددة في العالم العربي والإسلامي.

ولما استنفذ الاستعمار المباشر أغراضه، واضطرت الدول الأوربية إلى الانسحاب عسكرياً من البلاد الإسلامية، تحت ضغط ثورات الشعوب وانتفاضاتها التحررية، عملت على تكريس حالة التجزئة، وتثبيت الكيانات القطرية، وتشجيع التيارات القومية والمحلية في مقابل بعضها البعض.

فالحدود المرسومة حالياً بين الدول العربية والإسلامية، وضعت في غالبها بتوجيه وترتيب من الدول الاستعمارية، وبشكل يستبطن إثارة النزاع والصراع فيما بعد.

ويقول أحد الباحثين:

لو تأملنا بهدوء وعمق خريطة الوطن العربي اليوم، لحز في أنفسنا أن نراه على ما هو عليه من أجزاء مبعثرة هنا وهناك، مقسم إلى دول ودويلات وإمارات، متوزع في أنظمته بين الجمهورية والمملكة والإمارة والمحمية، وغيرها مما لا هوية له. فواصل على الخريطة لا وجود لها في الطبيعة، خطوط سوداء داكنة وضعتها يد رسام مجهول، تفصل بين أبناء الأمة الواحدة، لا بل أبناء العائلة الواحدة حتى تصل إلى حبة التراب على الأرض الواحدة المشتركة. فلو حاولنا أن نتعرف على أسباب هذه التجزئة وعلى العوامل التي أملتها، لعرفنا دون أي عناء أنها إرادة الأجنبي، أنها مشيئة أولئك المستعمرين الطامعين في السيطرة على هذه الأرض الغنية وسلب خيراتها، وإبقاء شعبها في حالة من الفقر والتخلف تساعدهم على إبقاء نفوذهم عليها أطول مدة ممكنة(١٤).

ضمير الأمة يرفض التجزئة:

حينما ألغيت الخلافة الإسلامية وهي تمثل رمز الوحدة السياسية للأمة، من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م، كانت تواكب ذلك القرار أوضاع مساعدة على تمريره في العالم الإسلامي، وعلى فرض التجزئة كأمر واقع.

فأولاً: كان هناك استياء من قبل العديد من شعوب الأمة وجماهيرها، تجاه ممارسات السلطات العثمانية في عهودها الأخيرة، حيث اعتراها الضعف والوهن، وأصيبت أجهزتها بالخلل والفساد.

وثانياً: تغلغلت في أوساط الأمة تيارات قومية وعلمانية، مرتبطة أو متأثرة بالقوى والأفكار الأجنبية، فكانت تعبئ جماهيرها ضد الخلافة وضد الرابطة الدينية، وتبشِّرها بمستقبل وطني حرّ متقدم.

وثالثاً: كانت الدول الأوربية قد اقتطعت أجزاءً كبيرة من العالم الإسلامي، كمستعمرات لها، وبالتالي فإن حركة تلك الشعوب المستعمرة مشلولة وخاضعة للهيمنة الأجنبية.

ومع كل ذلك فإن رجالات الأمة الواعين، والجمهور اليقظ، وقفوا أمام خطط التجزئة المشبوهة وأعلنوا رفضهم لها واعتراضهم عليها. فقد تداعى علماء الأمة ومفكروها المخلصون لعقد عدة مؤتمرات ولقاءات على مستوى العالم الإسلامي، للتفكير فيما آلت إليه أوضاع الأمة بعد سقوط الخلافة، ولقرع جرس الإنذار، واستنهاض الأمة لمواجهة التحدي الخطير، ولتدارس مشروع أو برنامج بديل لجمع شمل الأمة وتوحيد صفوفها.

وانعقد المؤتمر الأول في القاهرة في شوال ١٣٤٤هـ/ مايو ١٩٢٦م، بحضور ممثلين عن الشعوب الإسلامية في كل من مصر وليبيا وتونس والمغرب وجنوب أفريقيا وأندونيسيا وولاية جوهور المالاوية والهند واليمن والحجاز وفلسطين والعراق وبولندا، وقد تم الاتفاق في هذا المؤتمر على:

((أنه من الضروري أن تمثل كل الشعوب الإسلامية بصورة ملائمة، في جمعية تعقد في بلد يختاره ممثلو الشعوب الإسلامية، يجتمع فيها ممثلو الشعوب الإسلامية، لمناقشة الإجراءات التي ستتخذ بهدف إنشاء الخلافة لإتمام كل الشروط التي أوجبتها الشريعة)) (١٥).

كما انعقد مؤتمر ثانٍ في مكة المكرمة في ذي الحجة ١٣٤٤هـ/ يونيو ١٩٢٦م، ضم مجموعة من القادة والزعماء المسلمين، لكن ضغوط السلطات التركية منعت من بحث موضوع الخلافة في هذا اللقاء.

ثم عقد مؤتمر إسلامي في القدس سنة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م، بدعوة من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني (توفي ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، وعدد من القادة المسلمين الهنود المتصدين لموضوع إعادة الخلافة الإسلامية، وحضره حشد من علماء المسلمين وشخصياتهم من مختلف القوميات والمذاهب والبلدان الإسلامية، ورغم الضغوط الاستعمارية والصهيونية والعلمانية ضد المؤتمر، فقد نجح في الانعقاد، وانتخب منه مجلس تنفيذي يتكون من ٢٥ عضواً، ثلاثة منهم مصريون، وأربعة هنود، وأربعة من شمال غرب أفريقيا، وفارسي، وجاوي، وتركي من وارسو، وبوسنيا، وعشرة من فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية، كما انتخب إيراني كأمين للمكتب المركزي، وكان من أبرز نجاحات المؤتمر، إنهاؤه الحرب بين السعودية واليمن في ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، كما

كان للمؤتمر مكتب دائم في القدس استمر في العمل حتى توقف خلال سنوات الحرب العالمية الثانية(١٦).

وقد أفتى بعض العلماء والفقهاء بحرمة رسم الحدود بين الدول الإسلامية، وحتى استخدام جوازات السفر في التنقل بين البلدان الإسلامية، بل لو استلزم الذهاب إلى الحج استخراج جواز السفر واستعماله بما يعنيه من قبول للتجزئة وترسيم الحدود، فإن الحج يكون ساقطاً مادامت وسيلته محرَّمة.

ويؤكد زعيم سياسي إسلامي هو: شودري خليق الزمان، أحد قادة الحركة الباكستانية على ضرورة رفض التجزئة، وأن لا تعترف الدول الإسلامية ببعضها البعض كدول قومية إسلامية فيقول:

((إذا بدأ المسلمون في الاعتراف بباكستان ومصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وإيران وتركيا وأفغانستان، وهي دول مسلمة، كدول إسلامية، فإنهم سيكونون مذنبين في تقسيم الأمة الإسلامية في الزمن القادم، ويجعلون أي تقدم في اتجاه توحيد الدول الإسلامية في أي شكل كجمعية أو اتحاد فيدرالي أو غيرها مستحيل. وأنه واجب على المسلمين في كل أنحاء العالم أن يعملوا لإنشاء الدولة القرآنية عبر التجمعات السياسية والاتصالات الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والتغير اللغوي، من أجل أن يتمكن النبوغ الإسلامي في فن الحكم من استنباط سلطة مركزية للعالم الإسلامي عبر اتحاد ديمقراطي أو غيره)) (١٧).

ويلاحظ باحثون قوميون، أن المفكرين العرب من أبناء الأمة الإسلامية كانوا متحفظين ومخالفين لظاهرة نشوء الدول القطرية لما تعنيه من تجزئة وتمزق. ((فالاهتمام بمطلب الوحدة العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر، قد استحوذ على القدر الأكبر من الفكر السياسي، على حساب الاهتمام بظاهرة ((الدولة القومية)) المنشودة، من حيث طبيعتها، وتكويناتها الاجتماعية–الاقتصادية، ومؤسساتها، وكذلك على حساب الاهتمام بظاهرة ((الدولة – القطرية – الوطنية)) التي نشأت بالفعل في مرحلة ما بين الحربين، أو بعد الحرب العالمية الثانية. ونكاد نقول أنه كان هناك حياء أو جفاء أو عداء بين جمهرة المفكرين العرب، وبين ظاهرة ((الدولة القطرية)). وهنا لابد من التنويه بأهمية التمييز المفهومي بين ((الموقف السياسي)) من مثل هذه ((الدولة))، وبين ضرورة الدراسة العلمية الموضوعية لها كظاهرة. ولكن يبدو أن معظم المفكرين والعلماء الاجتماعيين العرب، لم يمارسوا هذا التمييز، ومن ثم اختاروا ألا يكتبوا عن ((الدولة القطرية)) بهذا المعنى الصريح، ظناً منهم أن مجرد الكتابة عنها، قد يضفي عليها (شرعية معنوية(لا يرغب الكثيرون منهم فيها)) (١٨).

مشاريع تجزئة جديدة:

وقد لا تكون هذه الحدود المرسومة الآن، والتي تقطع أوصال جسد الأمة وأجزاء كيانها إلى أكثر من خمسين دولة، قد لا تكون حدوداً نهائية للتجزئة والتقسيم.

فهناك الكثير من الأسباب الداخلية والعوامل الخارجية، التي تضغط باتجاه المزيد من التفتيت والتمزيق والتجزئة.

حيث يتألف العالم الإسلامي من ١٩٠ إثنية قومية، يتحدثون بمئآت اللغات واللهجات الخاصة، وتتعدد انتماءاتهم المذهبية ضمن الإسلام، كما تتنوع مدارسهم الفكرية الإسلامية.

ولهذا التنوع والعدد العرقي والقومي والمذهبي والفكري، تاريخ تعكر صفوه مرارات وأحقاد وثارات.

كما أن الواقع السياسي والاجتماعي المعاش في أغلب البلدان الإسلامية، لا تتوفر فيه أدنى درجة مطلوبة من المساواة والرضا والانسجام، في التعايش بين الحكومات وشعوبها، وفيما بين الانتماءات المتعددة عرقياً ومذهبياً.

وإذا أضفنا لكل ذلك وجود قوى خارجية معادية ترى أن من مصلحتها إضعاف هذه الأمة، وإشغالها بالحروب والنزاعات الداخلية، لعرقلة أي مسعى لنهضة الأمة، وتقدم مستوى التنمية لدى شعوبها.

هنا يكون الخطر ليس وهماً ولا مجرد احتمال، بل خطر داهم يستلزم الكثير من اليقظة والحذر لمواجهته وإبطال مفاعيله.

وقبل أشهر قليلة تحدث الأمين العام للأم المتحدة الدكتور بطرس غالي، في محاضرة ألقاها في جامعة أكسفورد، عن وقوع العالم الآن في قبضة قوتين متعارضتين: العولمة والتفتيت، وقال في كلمته في قاعة شلدونيان مشيراً إلى خطر التفتيت: ((يسعى الناس في كل مكان نتيجة الإحساس المتزايد بانعدام الأمان، وعدم تلبية الحاجات على الصعيد الوطني للبحث عن ملاذ في إطار جماعات أصغر ... ويمكن لهذا الاتجاه أن يشجع التطور الصحي لمجتمع مدني، كما يتجلى في انتشار تنظيمات المواطنين والمنظمات غير الحكومية التي تنشط من أجل أهداف عامة، لكن التفتيت يمكن أن يولّد أيضاً التعصب ونزعات الانعزالية والانفصالية وانتشار النزاعات الأهلية)) (١٩).

ولعل القوى الصهيونية اليهودية، هي أكثر الجهات حماساً لخطط ومشاريع إعادة رسم خريطة المنطقة العربية والإسلامية، من أجل توسيع نطاق التجزئة والتفتيت، لإضعاف

شعوب المنطقة وإشغالهم بالصراعات الداخلية، ولإبعاد أي احتمال لتوحُّد الأمة حيث يشكل خطراً ماحقاً على الكيان الصهيوني.

وقد أعد المستشرق اليهودي (برنارد لويس) دراسة لحساب البنتاغون الأمريكي، ونشر بعضها عام ١٩٨٠م، وفيها يقول: ((إن المنطقة الممتدة من باكستان حتى المغرب ستبقى في حالة اضطراب إلى أن يعاد النظر في الخريطة السياسية لدولها)) ويبرر عمليات إعادة رسم الحدود، بأنها تجاهلت انتشار القبائل والقوميات. وفي رأيه أن الطريقة الوحيدة لتحقيق الاستقرار على قاعدة العلاقة مع الغرب، تكمن في إعادة النظر في الخريطة السياسية استجابة لتطلعات كل أقلية بدولة أو بحكم ذاتي(٢٠).

كما تؤكد على ذلك دراسة رسمية إسرائيلية صدرت في نفس الفترة، ونشرتها مجلة (كيغونيم) [الحقيقة] الإسرائيلية، وهي من المجلات المتخصصة بالفكر السياسي المعاصر، حيث أكدت تلك الدراسة: أن التفوق العسكري الإسرائيلي لا يمكن أن يكون أبدياً. والتفوق من خلال التحالفات الدولية يخضع لحكم المتغيرات السياسية المتحركة، والثابت الوحيد الذي يمكن أن يحقق الأمن الإسرائيلي على المدى الطويل وبثبات، هو ضرب الخصم من الداخل، وتقسيمه إلى دويلات قومية وطائفية ومذهبية متصارعة في مسيرة تواكب التسوية السياسية الإقليمية(٢١).

وعلى الأرض فإننا نسمع ونلحظ العديد من الدعوات والاتجاهات الانفصالية في أكثر من بلد إسلامي، كما نشاهد مشاريع وخطط للتجزئة وهي تتحرك على الأرض كما يحصل الآن في الصومال، وما يطرح لمستقبل العراق من قيام نظام كونفودرالي يتكون من ثلاث ولايات: شمالية للأكراد وجنوبية للشيعة والوسط للسنة.

وهناك مشروع دولة لـ (الازواد) شمالي جمهورية مالي في غرب أفريقيا، وتشمل أجزاء من جنوب الجزائر والنيجر وموريتانيا، ومشروع لدولة (الطوارق) يهدد وحدة الجزائر، ومشروع لفصل جنوب السودان.

كيف نتجاوز التجزئة؟

إذا كانت حالات التجزئة السياسية التي حدثت في تاريخ الأمة السابق، ناتجة عن نزعات فردية أو توجهات محلية انفصالية، فإن التجزئة السياسية في الواقع المعاصر ترتبط بنظام عالمي قد ترسخت جذوره وتمكنت هيمنته.

ذلك أن النظام العالمي المعاصر قائم على أساس اعتماد الدولة الحديثة أو الدولة القومية، كوحدة أساسية في النظام الدولي. وأصبحت لهذه الدولة شرعيتها على مستوى

العالم، وسيادتها على مستوى الوطن، وارتبطت حياة الناس وأوضـــاعهم بهـــذه الكيانـــات القومية القائمة.

((لقد بدأ هذا الشكل السياسي المحدد الذي نطلق عليه مصطلح ((الدولـــة الحديثـــة)) أو ((لدولة القومية)) الظهور والتبلور في القرون الأربعة الماضية على الســـاحة الأوروبيـــة، ومنها انتشر خارج أوروبا، حتى أصبح النمط السائد في النظام العالمي المعاصر. ويؤرخ معظم الكتاب لبداية ظهور الدولة بهذا المعنى، بمعاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م بعد حـــروب دينية طاحنة (حرب المائة عام، ثم حرب الثلاثين عاماً)، وهي المعاهدة التي أرست قواعد التعامل والعلاقات بين الأقطار الأوروبية، التي كانت تتكون منها الإمبراطورية الرومانيـــة المقدسة.

معاهدة وستفاليا أرست البذور الجنينية لظهور الدول القومية في بعـــض دول أوروبـــا ذاتها، ومنها انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي في بقية أوروبا والقارات الأخرى في القرون التالية، حتى أصبحت الدولة هي الوحدة الأساسية في التنظيم العالمي المعاصر. فالأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا دولاً بالمفهوم الذي عرّفناه)) (٢٢).

فالإنسان المسلم اليوم يولد وينشأ ويتربى في ظل كيان الدولة القطرية، وترتبط شـــؤون حياته بكيانها، ويعبأ باتجاه الولاء السياسي لها، ودول العالم وشـــعوبها والنظـــام العـــالمي يتعامل معه باعتباره مواطناً لهذه الدولة القطرية.

وهكذا وجدت الأجيال المسلمة المعاصرة نفسها مرتبطة نفسياً وسلوكياً بهذه الكيانـــات القطرية، والتي تشكل صيغة للتعايش السياسي على مستوى العالم.

فكيف يمكن تجاوز هذا الواقع، وإلغاء هذه الكيانات القطرية، لصالح قيام كيـــان واحـــد للأمة يجمع شملها ويوحد أقطارها تحت راية الإسلام؟

إنها أمنية عزيزة وغالية يطمح كل مسلم غيور أن يراها متحققة متجسدة، لكن ذلك ليس قريب المنال بل يعترضه آلاف العقبات والعراقيل الداخلية والخارجية، فالقوى المهيمنة في النظام الدولي لا تترك للأمة فرصة التوحد، والطبقة الحاكمة في الدول القطرية الإسلامية، متشبثة بمواقعها وسلطاتها، والتيار المتأثر بالثقافات الأجنبية داخل الأمة، يناوئ أي تحرك توحيدي باتجاه الدين ، وجمهور المواطنين نشأ على أساس الولاء للدولة القطرية.

بالطبع لا يعني ذلك كله الخضوع لهذا الواقع والقبول به وتطبيعه نفسياً وفكرياً، بل لابد من السعي باتجاه الوحدة ضمن برامج وطروحات تمهيدية وتدريجية نتجاوز بهـــا مآســـي وآلام التجزئة.

تعميق الولاء للإسلام:

تحيط بالإنسان عدة دوائر عاطفية واجتماعية وفكرية، تتنافس على كسب ولائه وانقياده لمحورها، فهناك المحيط العائلي الأسري، والانشداد للأرض والوطن، والانتماء للعرق واللغة، والارتباط بالفكر والمبدأ، كل ذلك يضاف إلى الاهتمام المصلحي الذاتي، الذي هو حجر الأساس الطبيعي في شخصية الإنسان.

ويختلف الناس عادة في أولويات انشداداتهم وولاءاتهم بين هذه الدوائر. والدائرة الأكثر استقطاباً للإنسان تكون هي محور انتمائه ويصبح تفاعله واستجابته لسائر الانشدادات، خاضعاً لمصلحة هذه الدائرة.

والإنسان المسلم ليس مطلوباً منه أن يتنكر لأي دائرة من هذه الدوائر، فمن حقه بل من الواجب عليه أن يهتم بعائلته وعشيرته ضمن عنوان صلة الرحم {وَأُلُو الأَرْحَامِ بَعَضُهُم أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللهِ}(٢٣) ومن الطبيعي أن يحب وطنه بل إن ((حب الوطن من الإيمان)). كما أنه ليس خطأً أن يحب الإنسان المسلم قومه؛ فقد سئل (صلى الله عليه وآله): ((أمن العصبية أن يحب الرجل قومه؟ فأجاب: لا ولكن من العصبية أن ينصر الرجل قومه على الظلم)) ٢٤.

لكن الولاء الأساسي والانشداد المحوري عند الإنسان المسلم، يجب أن يكون لدائرة الدين والمبدأ، وفي ظلها وعلى هديها يتفاعل مع بقية الولاءات والانتماءات، فالدين هو الأولوية الأولى والمطلقة في حياة الإنسان المسلم، وفي غير هذه الصورة، وإذا ما تغلب أي انشداد على ولائه لدينه، فقد خرج من رقبة الإيمان وعرّض نفسه لغضب الرحمن. يقول تعالى:

{قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُم وأَبْنَاؤُكُم وإِخْوَانُكُم وأَزْوَاجُكُم وعَشِيرَتُكُم وأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وتِجَارَةٌ تَخْشَونَ كَسَادَهَا ومَسَاكِنَ تَرضَونَها أَحبَ إِلَيْكُم مَنَ اللهِ ورَسُولِهِ وجِهَادٍ في سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ واللهُ لا يُهْدِي القَوْمَ الفَاسِقِينَ}(٢٥).

فالمؤمن الحقيقي يطوّع سائر الانشدادات والولاءات لولائه الديني وليس العكس. يقول تعالى: {لا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ باللهِ واليَومِ الآخرِ يُوادُّونَ مَنْ حَادَّ اللهَ ورَسُولَهُ ولَو كَانُوا آبَاءَهُم أو أَبْنَاءَهُم أو إِخْوَانَهُم أو عَشِيرَتَهم أولَئِكَ كتب في قُلُوبِهِمُ الإيمان}(٢٦).

والأمة الإسلامية والتي بلغ عدد أفرادها عام ١٩٨٩م بليون ومائتين وأربعة وثلاثين مليون نسمة حسبما أعلنته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) (٢٧).

ويعيش أبناء هذه الأمة في أكثر من ستين دولة، وينقسمون على (١٩٠) إثنية قومية، ويتحدثون بمئات اللغات واللهجات الخاصة. إن دوائر انتماءاتهم القبلية والقومية والعرقية

والوطنية مختلفة ومتعددة، والدائرة الجامعة التي يلتقون فيها هي الانتماء الديني إلى الإسلام.

فإذا ما أخذ الإسلام موقعه الصحيح في نفوس المسلمين، وتعمّق ولاؤهم له كمحور وأساس، وأصبحت سائر الولاءات والانشدادات خاضعة لتوجيه الدين وهديه، فإن الوحدة ستكون نتيجة طبيعية كما حصل في العهود الإسلامية الأولى.

أما إذا تأخرت موقعية الدين في سلم أولويات الولاء والانتماء عند المسلمين، لصالح الولاء للوطن أو القبيلة أو القوم وهي دوائر متعددة ومختلفة بين المسلمين؛ فإن ذلك يضعف وحدتهم ويعرّضهم للتجزئة والتمزق بسبب تعارض مصالح تلك الدوائر.

وإلى هذه الحقيقة يشير الدكتور عبد الله الأحسن في دراسته لمنظمة المؤتمر الإسلامي بقوله: ((فالتعاون المثمر على منبر منظمة المؤتمر الإسلامي سيحدث فقط عندما تنال هوية الأمة الإسلامية المكان الأول من قبل المسلمين، فالمجتمع الإسلامي يحتاج إلى تغير مشابه لذلك الذي حدث في عصر النبي –صلى الله عليه وسلم–، ففي زمانه حلت الأمة الإسلامية مكان الهويّة القبلية، واليوم يلزم أن تحل الأمة محل هويّة الدولة القومية؛ إذ أنه ليس من الضروري القضاء على الهويّة القومية إنما المطلوب هو أن يغير المسلمون أولويات هوياتهم)) (٢٨).

إن تعميق الولاء للإسلام، وتأكيد الالتزام بقيمه وتعاليمه يعني صنع أفضل أرضية لتوحيد الأمة ولتجاوز حالة التجزئة.

نشر الوعي الوحدوي:

الوحدة كشعار حماسي، وكأمنية قلبية، أمر متوفر في ساحة الأمة، لكن ما نحتاج إليه هو الوعي بضرورة الوحدة وأهميتها على مستوى الحقائق والمعلومات والأرقام، بأن يدرك كل مسلم ويتعرف على حقيقة واقع التجزئة، والأضرار والخسائر التي تصيب الأمة من خلال هذا الواقع، وأن يطلع على قدرات الأمة وإمكاناتها البشرية والمادية والعلمية، وأن يرصد الجهود التي تبذل لعرقلة وحدة الأمة من الداخل والخارج، وأن يتابع البرامج والطروحات الوحدوية ليكون له دور في دعمها وتأييدها.

وذلك يستلزم وجود جهات وأجهزة ومراكز تهتم بتوفير الوعي الوحدوي لأبناء الأمة وجماهيرها مدعماً بالحقائق والأرقام.

لقد بادرت مجموعة مهتمة بشأن الوحدة في الإطار القومي العربي وأنشأت مركزاً نشطاً بعنوان ((مركز دراسات الوحدة العربية)) يقوم بدور توعوي كبير لتأصيل وتكريس

الدعوة إلى الوحدة العربية، ومنذ حوالي العشرين عاماً يتابع إصدار مجلة شهرية بعنوان ((المستقبل العربي))، كما أصدر مجموعة ضخمة من الكتب، وعقد العديد من المؤتمرات والندوات بهذا الاتجاه. ولاشك أن لمثل هذا الجهد أثراً كبيراً في تأكيد التوجه الفكري القومي الذي يعمل له.

فلماذا لا يكون هناك مشروع يستهدف خدمة الوحدة على مستوى الأمة الإسلامية ويوفّر الخلفية العلمية والمعلوماتية لهذه القضية، ويعمل على بلورة برامجها وأطروحاتها؟.

معالجة أسباب التجزئة والانفصال:

إن وجود حالات ظلم وحرمان وتمييز بين المواطنين في أي بلد إسلامي، على أساس التمايز القومي أو المذهبي أو القبلي أو المناطقي، يشكل أرضية خصبة تنبت مشاريع التجزئة وتغذي التوجهات الانفصالية، مما يعطي الفرصة للأعداء لتمرير مؤامراتهم في الإمعان في تجزئة الأمة وزيادة تمزيقها.

واعتماد الحل العسكري والأمني وحده في مواجهة دعوات الانفصال ومشاريع التجزئة، لا يكفي بل قد يقدم لها المزيد من المبررات ويشعل أوارها أكثر، بينما التوجه إلى الثغرات ونقاط الضعف المتمثلة في السياسات الخاطئة القائمة على التمييز بين المواطنين، واستضعاف بعض طوائفهم، باستبعادهم عن المشاركة السياسية، وحرمانهم من بعض حقوقهم المشروعة . . هذا التوجه هو العلاج الصائب والجذري الذي يفشل محاولات التجزئة والانفصال.

فإذا ما شعر كل المواطنين في أي بلد إسلامي متنوع الانتماءات، بالمساواة وتكافئ الفرص وإتاحة المجال للمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة؛ فإن ذلك سيكون أفضل حماية للوحدة في ذلك البلد.

إطارات وصيغ جادة للتعاون:

عالم اليوم هو عالم الأحلاف والتكتلات الكبرى، ولا تستطيع أي دولة قطرية أن تواجه تحديات النظام الدولي بمفردها. ودول العالم الإسلامي التي تربو على الخمسين دولة، تنتشر على طول أكثر من عشرة آلاف ميل تساوي ٢٠% من مساحة العالم، وتمتلك مخزوناً هائلاً من الإمكانيات والقدرات، إضافة إلى الكثافة البشرية، هذه الدول الإسلامية بإمكانها أن تشكِّل قوة عالمية ذات دور وتأثير.

وإن وجود إطارات وصيغ جادة للتعاون وتنسيق العلاقة بين هذه الدولة، يعتبر خطوة أساسية للتغلب على حالة التجزئة والتشتت، وللسير في طريق الوحدة والائتلاف.

وقد دفعت بعض الظروف الضاغطة زعماء الدول الإسلامية ليعقدوا أول مؤتمر قمة إسلامي بتاريخ ٩-١٢ رجب ١٣٨٩هـ/ ٢٢-٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م، على أثر اعتداء الصهاينة في فلسطين على المسجد الأقصى ومحاولة تدميره بافتعال حريق متعمد، مما فجر غضب المسلمين في مختلف أنحاء العالم، فتداعى زعماء ٢٤ بلداً إسلامياً إلى الاجتماع في العاصمة المغربية الرباط، وتقرر على أثره تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد اجتماعات تمت بين وزراء خارجية الدول الإسلامية وانتهت بإقرار ميثاق للمنظمة عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م، لتشكل إطاراً للتلاقي والتنسيق والتكامل بين الدول الإسلامية لمواجهة تحديات العصر.

لكن ومع مرور أكثر من ربع قرن على إنشاء هذا الإطار المتميز على صعيد المنظمات الحكومية الرسمية في العالم باعتماده الهوية الدينية، ورغم ما يتوفر في ميثاقه من إيجابيات عديدة، ورغم انضمام كل الدول الإسلامية لعضويته تقريباً، إلا أن هذا الإطار يعاني من ضعف في الجدية والعزيمة، أدّى إلى بطء مسيرته وعرقلة حركته.

لقد تكاملت مؤسسات وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي، بإنشاء صندوق التضامن الإسلامي سنة ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م، وإنشاء صندوق القدس، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية سنة ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ومركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، والمركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ومجمع الفقه الإسلامي سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية، والغرفة الإسلامية لمالكي البواخر سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ومنظمة العواصم الإسلامية سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، إلى ما هنالك من الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي كما يظهر من عناوينها ونصوص قرارات إنشائها تهتم بمختلف الجوانب الأساسية والخطيرة في حياة الأمة، وتتيح فرصة التنسيق والتكامل بين البلدان والشعوب الإسلامية.

إلا أن المؤسف جداً عدم تفعيل هذه الأجهزة والمؤسسات بالشكل الذي يتناسب مع طموحات الأمة، ويكون في مستوى التحديات التي تواجهها. ولذلك أسباب عديدة أهمها ضعف جدية زعامات الدول الإسلامية في إنجاح مسيرة الوحدة والتوحد.

ونذكر هنا مشكلة ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي كمثال لضعف الجدية من قبل الدول الأعضاء .. حيث بلغت ميزانية المنظمة خلال السنة المالية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ / ١٩٨٤-١٩٨٥م ٧ ملايين دولار فقط!!

بينما كانت ميزانية جامعة الدول العربية لنفس العام ٤٠ مليون دولار، وميزانية منظمة الوحدة الأفريقية ٦٠ مليون دولار!!

((ومع ذلك فإن الدول الأعضاء غير ملتزمة تماماً بدفع مساهمتها المعتادة لميزانية المنظمة، وتقريباً في كل عام يتبنى مؤتمر وزراء الخارجية قراراً يناشد فيه الدول الأعضاء الانتظام في دفع هذه المساهمة الإجبارية... وهناك عدد من الدول لم تدفع نصيبها من المساهمات على الإطلاق... من الممكن ملاحظة أن تلك الدول الأعضاء التي ليست منتظمة في دفعها لمساهمتها الإلزامية في المنظمة تقوم بدفع نصيبها من المساهمة الإجبارية للأمم المتحدة)) (٢٩).

ويمكن سوق شواهد عديدة تبرز ضعف الجدية في تنفيذ بعض القرارات والتوجهات ضمن أجهزة المنظمة، حتى تلك القرارات التي لا يكلف تنفيذها عبئاً أو جهداً كبيراً؛ فمثلاً حاولت المنظمة إبراز برنامجها العام من أجل تنمية المجتمع أواخر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، بالاحتفال بحلول القرن الخامس عشر للتقويم الإسلامي، ولإبراز المناسبة كانت المنظمة قد خططت لنشر كتب عن حياة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- وعن التاريخ الإسلامي وعن مناطق وسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس وفلسطين، كما أنها خططت أيضاً لنشر موسوعة قصيرة عن الإسلام وقاموس عن الإسلام ومختارات من الآيات القرآنية بلغات الدول الإسلامية. وفي الاحتفال بالمناسبة نجحت المنظمة في نشر كتاب واحد فقط عن أهمية مكة والمدينة بعنوان ((مكة والمدينة اليوم)) ٣٠.

ولعل من أخطر الثغرات ونقاط الضعف في وضع المنظمة، إمكانية تأثير الدول الكبرى على قراراتها وتوجهاتها، مما يخيب آمال الأمة في اتخاذ قرارات مستقلة، نابعة من صميم الأمة وللدفاع عن حقوقها ((فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن تأثير القوى العظمى على الدول الأعضاء يمكن تحديده بدون صعوبة، خذ مثلاً قرار المنظمة عن أفغانستان: الدول الأعضاء بالمنظمة والتي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، لم تؤيد قرار المنظمة الداعي إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان، وبصورة مشابهة نجد أن عدداً من الدول الأعضاء التي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة لم تؤيد قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر فيها بسبب معاهدتها مع إسرائيل))٣١.

وهذه الثغرة خطيرة تفقد المنظمة أهم هدف من أهداف وجودها، وهو التعبير عن إرادة الأمة والتمثيل الموحد لمصالحها .

وقد أعد الدكتور عبد الله الأحسن دراسة قيمة عن منظمة المؤتمر الإسلامي باللغة الإنجليزية تعتبر أول دراسة من نوعها، وقد نشرت ترجمتها العربية سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، في ٢٧٧صفحة، وتوضح الدراسة مدى أهمية هذه المنظمة والدور الذي يمكن أن تلعبه في حياة الأمة، كما تشير إلى نقاط الضعف ومكامن العجز في مسيرة المنظمة .

إن معالجة المشاكل والعقبات الداخلية والخارجية التي تعترض طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، وتمنعها من أداء دورها الوحدوي ، هي مسؤولية الأمة في هذا العصر، أو التفكير في إيجاد إطار بديل يكون أكثر جدية وفاعلية .

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الأحسن، د. عبد الله، منظمة المؤتمر الإسلامي – الطبعة الأولى– الرياض ١٤١٠هـ.

بك، محمد الخضري، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١٩٦٩م.

الحياة، صحيفة يومية تصدر في لندن.

السماك، محمد، هل الإسلام هو الهدف، دراسة في مجلة الوعي– الكويت عدد ٣٣٨ شوال ١٤١٤هـ.

شفيق، منير، في الوحدة العربية والتجزئة –الطبعة الثانية– دار الطليعة، بيروت ١٩٧٩م.

شمس الدين، الشيخ محمد مهدي، نظام الحكم والإدارة في الإسلام –الطبعة الثانية– بيروت ١٩٩١م.

الشيرازي، السيد محمد، التمدن الإسلامي –الطبعة الأولى– دار الصادق، بيروت ١٩٧٧م.

طحان، مصطفى محمد، القومية بين النظرية والتطبيق –الطبعة الأولى– دار الوثائق، الكويت ١٩٨٩م.

العبده، محمد سليمان، تعليق على التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي –الطبعة الأولى– الرياض ١٤١٦هـ.

عجي، عيسى، الوحدة هي الحل –الطبعة الأولى– ١٩٧٠م.

عزب، خالد، الهيمنة الروحية للدولة العثمانية على العالم الإسلامي –مقال منشور في جريدة الحياة. تاريخ ١٩٩٦/٤/١٨م.

القشيري، ابن مسلم، صحيح مسلم – دار الجيل – دار الآفاق الجديدة – بيروت.

المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار –الطبعة الثالثة– دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٨٣م.

مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي –الطبعة الأولى– ١٩٨٨م.

المسلمون، صحيفة يومية تصدر في لندن.

ابن حنبل، أحمد – مسند الإمام أحمد بن حنبل – دار إحياء التراث العربي – بيروت ١٩٩١م.

---

(١) سورة الأنبياء آية ٩٢.

(٢) سورة المؤمنون آية ٥٢.

(٣) السيد محمد الشيرازي، التمدن الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٧٧م، دار الصادق، بيروت، ص٤٣.

(٤) صفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي، وهي الآن جزء من أراضي الجمهورية العراقية بالقرب من الحدود السورية.

(٥) محمد الخضري بك، محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية، (الدولة الأموية) المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٩٦٩م، ج٢، ص٦٦.

(٦) منير شفيق، في الوحدة العربية والتجزئة، الطبعة الثانية ١٩٧٩م، دار الطليعة – بيروت، ص٤٩ – ٥٣.

(٧) ابن مسلم القشيري، صحيح مسلم، ج٦، ص٢٣، باب إذا بويع لخليفتين.

(٨) المصدر السابق.

(٩) محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج٢٥، ص١٠٦، باب ((أنه لا يكون إمامان في زمان واحد)).

(١٠) محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، الطبعة الثانية ١٩٩١م، بيروت، ص١٢٩.

(١١) خالد عزب، الهيمنة الروحية للدولة العثمانية على العالم الإسلامي، مقال في جريدة الحياة، ص٢١، ١٨ أبريل ١٩٩٦م.

(١٢) مصطفى محمد طحان، القومية بين النظرية والتطبيق، دار الوثائق، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٩م، ص٤٨.

(١٣) محمد سليمان العبده، تعليق على التعصب الأوروبي أم التعصب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، الرياض.

(١٤) عيسى عجي، الوحدة هي الحل، الطبعة الأولى ١٩٧٠هـ، ص٥٧.

(١٥) د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، الرياض، ص٣٨.

(١٦) المصدر السابق، ص٤٠ – ٤١.

(١٧) المصدر السابق، ص٤٢.

(١٨) مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص٤٣.

(١٩) جريدة الحياة، لندن، عدد ١٢٠١٥، تاريخ ٢٥/ ٨/ ١٤١٦هـ.

(٢٠) محمد السماك، هل الإسلام هو الهدف، دراسة نشرتها مجلة (الوعي الإسلامي) الكويتية، ص٤٢، عدد ٣٣٨، شوال ١٤١٤هـ.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع والدولة في الوطن العربي، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص٤٣.

(٢٣) سورة الأنفال الآية ٧٥.

(٢٤) مسند أحمد، الحديث رقم ١٦٥٤١.

(٢٥) سورة التوبة الآية ٢٤.

(٢٦) سورة المجادلة الآية ٢٢.

(٢٧) المسلمون، صحيفة أسبوعية، بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٤١٢هـ.

(٢٨) د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، ص٢٥٧.

(٢٩) د. عبد الله الأحسن، منظمة المؤتمر الإسلامي، ص١١٢ – ١١٦.

(٣٠) المصدر السابق، ص١٣٩.

(٣١) المصدر السابق ، ص ١٠٨ .